محددات تحويلات المهاجرين العرب

محمد إبراهيم السقا *

يقصد بتحويلات المهاجرين المدخرات التي يقوم العمال المهاجرون بتحويلها من دول المهجر إلى دول الهجرة بصورة نقدية أو عينية، سواء كانت بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية، وسواء تم التحويل من خلال قنوات التحويل الرسمية أو غير الرسمية. وتتم تحويلات المهاجرين أساساً لتحقيق غرضين: تمويل احتياجات أسرة المهاجر في دولة الهجرة، أو الاستثمار في الأصول الاستثمارية المختلفة، سواء كان ذلك في دولة الهجرة أو في الدول الأخرى.

وتتعدد فوائد التحويلات على دول الهجرة، فقد تؤدي التحويلات إلى تحسين هيكل توزيع الدخل في هذه الدول بصورة قد لا يمكن تحقيقها من خلال برامج التنمية التي تتبناها، خصوصاً في حالة هجرة الفقراء والعمال غير المهرة. فقد أوضحت الدراسات التي تمت عن استخدامات التحويلات أن جانباً كبيراً من التحويلات ينفق على الاستهلاك والصحة والتعليم، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة لأسر المهاجرين مقارنة بالأسر الأخرى في دول الهجرة[1] ولعل أوضح آثار التحويلات في دول الهجرة هو أثرها على ميزان المدفوعات. فالتحويلات تؤدي إلى التخفيف من حدة اختناقات الصرف الأجنبي لدول الهجرة وتحسن موقف حسابها الجاري. فقد أصبح ميزان المدفوعات لعدد كبير من دول الهجرة يعتمد بصفة أساسية على تدفقات التحويلات، بحيث يصعب تصور موقف حسابها الجاري بدون تحويلات المهاجرين، كما هو الحال بالنسبة لعدد من الدول المصدرة للعمالة في المنطقة العربية.

وعلي الرغم من فوائد تحويلات المهاجرين التي ذكرناها سابقاً، فان هناك اعتقاداً عاماً بأن تحويلات المهاجرين إلى دول الهجرة لم تسهم في عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول؛ بصفة خاصة لم تؤد التحويلات إلى زيادة مستويات الادخار والاستثمار بها. فهناك تسليم بأن تحويلات المهاجرين تستخدم أساساً لتمويل عمليات الاستهلاك، وبصفة خاصة من السلع الاستهلاكية المستوردة. وبما أن التحويلات تعد دخولاً مولدة في الخارج أصلاً، فإن استخدامها بصفة أساسية في عمليات الاستهلاك يسهم في تغذية الضغوط

* أستاذ مساعد (Associate Prof.)، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الادارية، جامعة الكويت
تم تمويل البحث من إدارة الأبحاث في جامعة الكويت ـ مشروع رقم CCO23.

التضخمية محلياً. وهكذا، بالرغم من ان التحويلات تستخدم لتحسين المستويات الجارية للمعيشة، فإنها نادراً ما تستخدم للمحافظة على هذه المستويات في المستقبل[2].

بالرغم من وجود كم هائل من الدراسات السابقة التي تمت عن الهجرة الخارجية، والآثار المترتبة عليها، فانه، وحتى وقت قريب، تم توجيه قدر قليل من الاهتمام بقضية تحليل تدفقات التحويلات إلى دول الأصل. كما أن القليل منها يتناول قضية محددات التحويلات من الناحية القياسية. وقد تمت معالجة بعض هذا النقص في الدراسات الحديثة عن التحويلات، وان كان هناك تركيز، من جانب الدراسات التطبيقية بشكل عام، على محددات التحويلات من الناحية الجزئية Microeconomics[3]. أكثر من ذلك، فان الدراسات القياسية في هذا المجال مالت إلى التركيز على عدد محدود من الدول، بصفة خاصة اليونان وتركيا ويوغوسلافيا[4]. أما عن محددات التحويلات في العالم العربي، فحسب علم الباحث لم تجر محاولات قياسية في هذا الجانب سوى محاولة El-Sakka) (1993 والتي تمت على حالة الاقتصاد المصري. ولذلك، فان هذه الدراسة تعد من المحاولات الأولى في هذا المجال لفحص محددات تحويلات المهاجرين في العالم العربي.

وتعد دراسة (Swamy 1981) من المحاولات الرائدة التي تمت حول محددات التحويلات، والتي توصلت إلى أن التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي في كل من دول المهجر ودول الهجرة هي العامل الوحيد المفسر لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة. ولم تجد دراسة (Swamy 1981) دليلاً قياسياً على أن فروق معدلات الصرف أو الفائدة تلعب دوراً معنوياً في التأثير على تدفق التحويلات. وبما أن العديد من دول الهجرة حاولت جذب التحويلات من خلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية التي تركز على معدلات الفائدة والصرف الأجنبي، فان نتائج (Swamy 1981) تشكك في مدى كفاءة مثل هذه السياسات. كما أكدت نتائج دراسة (Straubharr 1992) عن تدفقات تحويلات النقد الأجنبي للمهاجرين الأتراك النتيجة التي تم التوصل اليها بواسطة (Swamy 1981). غير ان هذه النتائج تتناقض مع النتائج التي توصلت اليها دراسة كل من (Katselli& Glytsos 1989) عن محددات تحويلات المهاجرين من اليونان، وكذلك دراسة (El-Sakka 1993) عن محددات التحويلات في مصر، واللتان أثبتتا أن الفروق الاختلافية في معدلات الفائدة والصرف الأجنبي تؤثر بصورة معنوية على تدفقات التحويلات إلى دول الهجرة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة محددات تدفق تحويلات المهاجرين العرب من خلال القنوات الرسمية. وسوف نقوم في البداية بعرض منهجية البحث ومشكلات دراسة مثل هذا الموضوع، ثم نتعرض لبعض من المحاولات التي قامت بها الدول العربية لجذب التحويلات. كذلك سوف نقوم بتناول تحويلات المهاجرين العرب وأهميتها لدول الهجرة العربية، وذلك باستخدام مؤشرات عدة للتحويلات، ثم نقوم ببناء وتطبيق نموذج الدراسة للتوصل إلى محددات تدفق تحويلات المهاجرين. وأخيراً نتناول خلاصة الدراسة وخيارات السياسة المتاحة أمام دول الهجرة لتعظيم التدفق الداخلي للتحويلات من خلال القنوات الرسمية.

طريقة المعالجة

يحاول هذا البحث دراسة قضية تحويلات المهاجرين في العالم العربي. وفي سبيل ذلك قمنا بجمع البيانات المتاحة عن تدفقات تحويلات المهاجرين العرب، ثم قمنا بحساب بعض المؤشرات الخاصة بالتحويلات؛ بصفة خاصة قمنا بحساب نسب التحويلات إلى الصادرات لكي نوضح الأهمية النسبية للتحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي لدول الأصل، والذي عادة ما ينظر اليه باعتباره أحد أكثر الأصول ندرة في الدول المصدرة للعمالة. وكذلك قمنا بحساب نسبة التحويلات إلى الواردات لكي نوضح أهمية الدور الذي تقوم به التحويلات في تغطية الواردات من السلع المختلفة الدول المصدرة للعمالة. وفي ضوء هذا التحليل، وفضلاً عن نتائج النموذج المقدر في هذه الدراسة، سوف نقوم بمحاولة تحليل خيارات السياسة التي يمكن لدول الهجرة العربية إتباعها لتعظيم التدفق الداخلي للتحويلات.

ولكي نقوم بدراسة الآثار المختلفة للتحويلات على دول الهجرة العربية لا بد وأن يحتوي نموذجنا القياسي على توصيف دقيق لدول الطلب على العمل والعرض من العمل، ودوال تحديد الأجور ودوال الناتج القومي والسياسات النقدية والمالية، ومعدلات الصرف ومستوى الأسعار وغيرها، وذلك حتى يتصف النموذج المستخدم بالشمولية. والواقع ان مثل هذا النموذج يقع خارج مجال الدراسة. ذلك أن الدراسة مقيدة أساساً بتحليل تدفقات التحويلات، وبصفة خاصة من خلال القنوات الرسمية، ومن ثم فان أنماط الهجرة ومستويات الأجور وغيرها من المتغيرات الاقتصادية تعد خارجية exogenous بالنسبة للنموذج. أكثر من ذلك، فان الهدف الأساسي من الدراسة هو تحليل اعتبارات السياسة المتعلقة بتدفق التحويلات، ومن ثم فان النموذج سوف يركز على هذا الجانب، إذ ان هدفنا الأساسي ينحصر في تمييز العوامل المسؤولة عن تدفق التحويلات المسجلة رسمياً من خلال القنوات الرسمية (البنوك)، عن طريق بناء نموذج اقتصادي كلي صغير الحجم يهدف إلى تفسير سلوك هذه التحويلات، وذلك من خلال نمذجة تدفقات تحويلات المهاجرين للأغراض المختلفة ثم تجميع هذه الأغراض جميعاً في معادلة واحدة. والنموذج مصمم لدراسة أثر إجراءات السياسة المختلفة المتعلقة بتدفق التحويلات؛ بصفة أساسية سياسات معدل الصرف ومعدل الفائدة، ثم تطبيق النموذج على مجموعة دول الهجرة العربية.

وتشمل مجموعة دول الهجرة العربية الدول الآتية: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وسوريا والسودان والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. على أننا لم نستطع الحصول على بيانات عن تحويلات المهاجرين الفلسطينيين واللبنانيين، بالرغم من كبر حجم رصيد المهاجرين من هاتين الجنسيتين في الخارج. كذلك فقد تم إهمال موريتانيا وجيبوتي وجزر القمر لعدم معنوية المبالغ المحولة سنوياً لهذه الدول. أما الصومال فقد تم إهمالها لعدم توافر بيانات عنها منذ فترة طويلة، وخصوصاً بعد اندلاع الحرب الأهلية. وبناء على ذلك، ولاعتبارات توافر البيانات قمنا

بتطبيق النموذج على تدفقات التحويلات عبر القنوات الرسمية للدول الآتية فقط: الأردن وتونس والجزائر وسوريا والسودان ومصر والمغرب واليمن. ومن ثم فان نتائج الدراسة تخص هذه الدول مجتمعة. غير أنه من الممكن تعميم نتائج الدراسة على باقي دول الهجرة العربية بدرجة كبيرة من الثقة. ولقد قمنا بتقدير النموذج باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Cross Section/Time Series) أو ما يطلق عليه أسلوب الـ Panel.

محاولات بعض دول الهجرة العربية لجذب التحويلات

اتخذت بعض دول الهجرة العربية إجراءات عدة لتعظيم درجة استفادتها من تحويلات المهاجرين. ويمكن تقسيم هذه الاجراءات إلى قسمين: الاجراءات الإلزامية، وسياسات الحوافز. وفي الواقع فان القليل جداً من دول الهجرة في المنطقة من يلجأ إلى إجراءات التحويل الإلزامي. حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى تكثيف عمليات التحويل من خلال القنوات غير الرسمية للتحويلات، بصفة خاصة من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي. ذلك أن الطبيعة الخاصة للتحويلات تجعل مثل هذه الإجراءات الإلزامية موضع شك كبير فيما يتعلق بمدى فاعليتها. ففي عام 1965 كان على المهاجرين المصريين للعمل بصورة رسمية في الخارج تحويل ما بين 10%–25% من أجورهم السنوية بالصرف الأجنبي، ثم ألغي هذا النظام بعد ذلك. كذلك حاولت الحكومة المصرية اخضاع دخول العاملين في الخارج للضريبة ولكنها لم تنجح في ذلك. أما في سوريا فان على المهاجرين تحويل 25% من دخولهم السنوية بالصرف الأجنبي على أساس معدل الصرف الرسمي والذي ينخفض بصورة كبيرة عن معدلات الصرف في السوق السوداء. كذلك فان المهاجرين ملزمين بدفع مبلغ محدد بالصرف الأجنبي كضريبة اغتراب. غير أن معظم دول الهجرة لجأت إلى استخدام الحوافز لجذب التحويلات بدلاً من الإجراءات الإلزامية. وترتكز سياسات الحوافز على أساس أن التحويلات تعد تدفقات للمدخرات الخاصة، ومن ثم فانه من الممكن أن يكون لهيكل الحوافز في تلك الدول دوراً كبيراً في جذب هذه التحويلات، وذلك لتعظيم الأثر التنموي لتلك التدفقات المالية. أكثر من ذلك فان أثر هذه التحويلات في الأجل الطويل على عملية التنمية يعتمد بصورة حيوية على الأسلوب الذي يتم به استخدام هذه التحويلات. وفي هذا الصدد فان السياسات الحكومية نحو التحويلات عادة ما تهدف إلى اجتذاب هذه التحويلات عبر القنوات الرسمية للتحويل، أي من خلال البنوك والمؤسسات المالية المسموح لها بالتعامل في التحويلات، ثم توجيه هذه التحويلات نحو تحقيق أهداف عملية التنمية في ظل هيكل الأولويات الموضوع حول استخدامات النقد الأجنبي.

إن التجربة المصرية تعد من التجارب الغنية في هذا المجال. فقد اعتمدت الحكومة على مجموعة من السياسات التي تهدف إلى جذب التحويلات نحو القنوات الرسمية. فقد قامت الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصري مرات عدة. وبالرغم من أن عملية تخفيض قيمة الجنيه تمت لأغراض أشمل، من الناحية الاقتصادية، إلا أنها ساعدت في جعل عملية التحويل بالصرف الأجنبي، من خلال القنوات الرسمية، أكثر جاذبية للمهاجرين. كما

سمحت الحكومة بفتح حسابات إيداع بالصرف الأجنبي تدفع عنها معدلات الفائدة العالمية للعملة المفتوح بها الحساب. كذلك فقد قامت الحكومة بإعفاء فوائد هذه الحسابات من الضرائب على الدخل. وقامت الحكومة المصرية بدعوة المصريين العاملين في الخارج إلى الاكتتاب في سندات للتنمية على أساس معدلات فائدة مجزية. وكذلك سمحت الحكومة بعملية التسليم الفوري (وبدون قوائم انتظار) للسلع المعمرة التي يتم انتاجها محلياً مثل السيارات والثلاجات، وذلك للمهاجرين الذين يدفعون بالعملة الأجنبية. أما أنجح السياسات التي استخدمتها الحكومة فهي نظام الاستيراد بدون تحويل عملة. ووفقاً لهذا النظام، يستطيع أي مستورد أن يحصل على ترخيص بالاستيراد إذا ما أثبت أن لديه التمويل الكافي، من دون الحاجة إلى العودة إلى مجمعات الصرف الأجنبي الرسمية لتوفير التمويل. ولقد كانت تحويلات المهاجرين المصريين أهم المصادر لتمويل هذا النظام. وقد أدت تلك السياسة إلى تشجيع المهاجرين على الاشتراك في عملية تمويل الواردات التي تحتاجها مصر، بحيث مثلت الواردات التي تم تمويلها من خلال النظام نحو ثلثي التحويلات الرسمية المسجلة (El-Sakka 1993).

وفي محاولة لجذب التحويلات عبر القنوات الرسمية، استخدمت السودان إجراءات عدة لجذب التحويلات وتوجيهها نحو الاستخدامات المرغوبة، بما في ذلك استخدام سياسة تخفيض قيمة الجنيه السوداني. فقد قدمت السودان معدلات صرف تشجيعية، من وقت لآخر، كحافز للمهاجرين على التحويل بصورة قانونية. ولكي تقوم الحكومة السودانية بتخفيف الضغوط على الحجم المحدود من الصرف الأجنبي المتاح، وتوفر احتياجات الدولة من الواردات الضرورية، ابتكرت سياسة الإعفاء الجمركي على السلع المستوردة من خلال المهاجرين، تحت ظروف معينة. ووفقاً لتلك السياسة فان المهاجرين الذين لديهم مودعات بالصرف الأجنبي، محولة من الخارج ويقومون بالاحتفاظ بها لأكثر من ستة أشهر، يصبح لهم الحق في استخدام هذه الأموال في الاستيراد من الخارج مع الحصول على إعفاء جمركي في حدود 14000 دولار أميركي. أما أفضل السياسات التي اتبعتها السودان لجذب التحويلات، فقد تمثلت في بيع الأراضي للمهاجرين بالصرف الأجنبي، وقد تم بيع قطع أراض في الخرطوم بأسعار مغرية للمهاجرين، في حالة السداد بالصرف الأجنبي (Serageldin et al. 1981).

أما في الأردن فقد اتجهت الحكومة إلى جذب التحويلات من خلال اصدار سندات للتنمية تدفع قيمتها بالصرف الأجنبي، وذلك في محاولة لتوجيه مدخرات المهاجرين نحو الاستثمارات المنتجة. وتقوم الحكومة بدفع الفائدة على هذه السندات بالصرف الأجنبي. كذلك قامت الحكومة بإعفاء الفوائد على هذه السندات من الضرائب رغبة منها في تشجيع عملية الاكتتاب.

كذلك قامت سوريا، وفي إطار برامج التحرير الاقتصادي التي تسير بخطى حثيثة الآن، باتخاذ مجموعة من الإجراءات لزيادة عملية التحويل عبر القنوات

الرسمية. ومن هذه الإجراءات ما اتخذ حديثاً بالسماح للسوريين بموجب القرار رقم 1565 لسنة 1996 بفتح حسابات بالعملات الحرة من دون السؤال عن مصدرها. كذلك فقد أعلن مصرف سوريا أن السوريين الذين لديهم حسابات بالعملة الحرة يمكنهم استخدام هذه الحسابات بحرية مطلقة لتمويل عمليات تجارية أو غير تجارية، شريطة أن تتم تغذية هذه الحسابات من الخارج. وهو ما يشابه خطة الحكومة المصرية بموجب نظام الاستيراد بدون تحويل عملة.

بصفة عامة، أثبتت التجربة ان السياسات التحررية نحو تحويلات المهاجرين تعد أكثر السياسات فاعلية في تحفيز المهاجرين على تحويل أموالهم إلى دول الهجرة، وتوجيهها نحو أوجه الاستخدام المرغوبة.

التحويلات إلى دول الهجرة العربية

يوضح الجدول (1) تحويلات المهاجرين المسجلة رسمياً في موازين مدفوعات دول الهجرة في العالم العربي. ومن الجدول يلاحظ إن تحويلات المهاجرين بلغت نحو نصف بليون دولار في المتوسط، خلال الفترة من 1970–1972. وبحلول العام 1973 أخذت التحويلات في التزايد بصورة واضحة حتى بلغت 8,9 بلايين دولار عام 1984. ويمكن أن نعزو هذه الزيادة في التحويلات إلى التطورات الحادثة في أسعار النفط، والتي ترتبت عنها زيادة الطلب على العمال العرب من جانب الدول النفطية. ثم حدث بعد ذلك نوع من الركود النسبي في التحويلات، والذي يمكن أيضاً أن نعزوه إلى انخفاض الايرادات النفطية للدول المستوردة للعمالة، بسبب تدهور أسعار النفط. غير أن التحويلات حققت أعلى مستوياتها عام 1992، حيث بلغت نحو 10 بلايين دولار. وما لا شك فيه أن أعداد المهاجرين تنعكس في كمية التحويلات التي تتم إلى دول الهجرة. غير أن هذا الحكم لا بد وأن يؤخذ بنوع من الحذر، ذلك أن التغيرات في حجم التحويلات قد لا تعكس التغير في رصيد المهاجرين في الخارج. ففي بعض من الأحوال قد تعكس زيادة التحويلات حدوث تحول في السياسات الاقتصادية المؤثرة على التحويلات من جانب الدول المصدرة للعمالة. فقد قام العديد من دول الهجرة العربية بتطبيق برامج للاصلاح الاقتصادي، والتي بموجبها تم تبني العديد من السياسات ذات الصلة بتدفق التحويلات، وهو ما أدى إلى تشجيع التحويلات. على سبيل المثال، فان معظم التحويلات إلى دول الهجرة العربية في عام 1992 تنصرف إلى دولتين فقط هما مصر والمغرب. ومن المعلوم أن كلاهما قام باتخاذ مجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي في إطار سياسات التحرر الاقتصادي، والتي ترتب عنها تغير بعض أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، والتي ساعدت في تشجيع تدفق التحويلات إلى القنوات الرسمية، بصفة خاصة فيما يتعلق بمعدلات الصرف والفائدة. من ناحية أخرى، فان درجة عدم الاستقرار السياسي في دول المهجر، في أعقاب العدوان العراقي على دولة الكويت أدت إلى الاسراع بعمليات التحويل للمدخرات إلى دول الهجرة سعياً وراء درجة أكبر من الأمان لهذه الأموال.

الجدول (1)

تحويلات العمال إلى الدول العربية المصدرة للعمالة (بالمليون دولار أميركي)

السنة	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	السودان	مصر	المغرب	اليمن ج.ع.	اليمن ج.د.ش	اجمالي
1970	16,0	29,0	211,0	7,0	na	29,0	63,0	na	60,0	415,0
1971	14,0	44,0	238,0	8,0	na	27,0	95,0	na	43,0	469,0
1972	21,0	62,0	273,0	39,0	na	104,0	140,0	na	31,0	670,0
1973	45,0	99,0	331,0	37,0	na	117,0	250,0	na	34,0	913,0
1974	75,0	118,0	351,0	45,0	na	268,0	360,0	157,0	44,0	1418,0
1975	167,0	145,0	412,0	52,0	6,0	366,0	533,0	310,0	62,0	2053,0
1976	411,0	142,0	433,0	53,0	40,0	755,0	547,0	795,0	121,0	3297,0
1977	970,0	168,0	439,0	92,0	40,0	928,0	588,0	1193,0	185,0	4603,0
1978	520,0	222,0	393,0	636,0	68,0	1773,0	763,0	1222,0	258,0	5855,0
1979	601,0	283,0	416,0	902,0	118,0	2213,0	948,0	1177,0	317,0	6975,0
1980	792,0	303,0	406,0	773,0	256,0	2696,0	1054,0	1250,0	352,0	7882,0
1981	1047,0	358,0	379,0	581,0	366,0	2181,0	1013,0	927,0	325,0	7177,0
1982	1082,0	372,0	447,0	411,0	133,0	2439,0	849,0	1116,0	475,0	7324,0
1983	1110,0	359,0	507,0	387,0	275,0	3666,0	916,0	1162,0	491,0	8873,0
1984	1237,0	317,0	392,0	321,0	285,0	3963,0	872,0	1016,0	506,0	8909,0
1985	1022,0	271,0	329,0	350,0	261,0	3212,0	967,0	785,0	429,0	7626,0
1986	1184,0	361,0	313,0	323,0	113,0	2506,0	1398,0	570,0	294,0	7062,0
1987	938,0	486,0	358,0	334,0	138,0	3604,0	1587,0	714,0	305,0	8464,0
1988	895,0	544,0	487,0	360,0	217,0	3770,0	1303,0	326,0	255,0	8157,0
1989	627,0	488,0	379,0	355,0	417,0	4254,0	1336,0	264,0	174,0	8294,0
1990	612,0	599,0	345,0	395,0	62,0	4290,0	2006,0	na	na	8309,0
1991	1164,0	570,0	352,0	375,0	45,0	4059,0	1990,0	na	na	8555,0
1992	843,30	24	na	550,0	123,7	6104,0	2170,0	na	na	9815,0
1993	1040,1	26	na	600,0	na	5664,0	1959,0	na	na	9289,1
1994	1093,9	24	na	915,0	na	3672,0	1827,0	na	na	7531,3

* المصدر: IMF "Balance of Payments Yearbook", Various Issues.
na: غير متوفر.

أهمية تحويلات المهاجرين لدول الهجرة العربية

تعد ندرة موارد الصرف الأجنبي أحد العوائق الأساسية أمام عملية التنمية في دول الهجرة. ولذلك ينظر إلى تحويلات المهاجرين بالنقد الأجنبي باعتبارها أهم المكاسب من هجرة المواطنين إلى الخارج، إذ تمثل تحويلات المهاجرين بالنسبة للعديد من دول الهجرة العربية مصدراً حيوياً لتخفيف حدة اختناقات موارد الصرف الأجنبي في هذه الدول. بل يمكن القول بأنه يصعب تصور أوضاع موازين المدفوعات للعديد من دول الهجرة العربية بدون تدفق تحويلات المهاجرين بالصرف الأجنبي اليها. وقد تم حساب نسب التحويلات إلى الصادرات والواردات لدول الهجرة في الجدولين (2) و(3).

وتعبر نسبة التحويلات إلى الصادرات عن مدى أهمية التحويلات بالنسبة للمصادر الأخرى للنقد الأجنبي لدول الهجرة. بينما تعبر نسبة التحويلات إلى الواردات عن نسبة تغطية التحويلات بالنقد الأجنبي لواردات دولة الهجرة. وكلتا النسبتين تعبران عن أهمية التحويلات بالنسبة لدولة الهجرة.

ومن الجدولين يلاحظ أنه بدءاً من عام 1975 أخذت تحويلات المهاجرين تتجاوز إجمالي الصادرات الأردنية. فقد بلغت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات الأردنية 169٪ في المتوسط خلال الفترة من 1975 إلى 1987. وقد حققت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات الأردنية أعلى مستوياتها عام 1977، حين بلغت التحويلات أربعة أضعاف الصادرات المنظورة تقريباً. وترجع هذه الزيادة إلى تزايد الطلب على العمالة الأردنية في الدول العربية النفطية. على أنه وبدءاً من عام 1988، أخذت تلك النسبة في التناقص بسبب انحسار الطلب على المهاجرين، الناجم عن انحسار الايرادات النفطية. من ناحية أخرى، فقد أثرت حرب الخليج بصورة واضحة على تدفق التحويلات إلى الأردن، بسبب التحول الذي حدث في هيكل العمالة المقيمة في الدول النفطية بعد حرب الخليج وعودة أعداد كبيرة من الأردنيين إلى بلادهم، ومع ذلك، فان التحويلات مازالت تمثل نسبة جوهرية من الصادرات، وذلك بسبب هشاشة هيكل الصادرات الأردنية. كذلك، فقد سلكت نسبة التحويلات إلى الواردات السلوك نفسه، بحيث لم تتجاوز نسبة التحويلات إلى الواردات الأردنية 12٪ في المتوسط خلال الفترة من 1970 إلى 1974. ومنذ عام 1975 أخذت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الواردات في التزايد حتى بلغت أعلى مستويات عام 1977 (79,1٪). وفي المتوسط بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات الأردنية 44,5٪ خلال الفترة من 1975 إلى 1994.

الجدول (2)

نسبة تحويلات العمال إلى صادرات الدول المصدرة للعمالة في العالم العربي

السنة	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	السودان	مصر	المغرب	اليمن ج.ع.	اليمن ج.د.ش
1970	46,9	15,3	20,8	3,5	na	3,5	12,9	na	117,6
1971	43,7	20,5	21,9	4,0	na	3,1	19,0	na	148,7
1972	44,1	19,8	22,3	13,0	na	12,7	21,8	na	127,0
1973	61,0	23,7	16,9	10,3	na	11,7	27,3	na	132,8
1974	48,6	13,5	7,0	5,7	na	16,0	21,1	1377,1	257,3
1975	109,2	18,1	9,1	5,5	1,4	23,3	34,8	2183,0	314,7
1976	198,6	18,1	8,3	4,9	6,7	46,9	43,8	5845,5	273,1
1977	389,7	21,6	7,3	8,5	6,0	51,7	45,8	8060,8	394,4
1978	174,8	23,8	6,4	59,9	12,1	91,4	51,2	21821,4	654,8
1979	149,4	18,3	4,3	54,7	22,7	91,2	48,9	23540,0	817,0
1980	137,6	14,0	2,9	36,6	37,2	69,9	43,6	9920,6	590,6
1981	142,7	14,6	2,6	26,2	47,5	54,5	44,3	8913,4	668,7
1982	143,9	18,8	3,3	20,5	33,0	60,7	41,5	23250,0	1253,2
1983	191,3	19,4	3,9	20,1	53,4	99,2	44,5	12104,1	1221,3
1984	164,5	17,8	3,0	17,5	54,9	102,5	40,3	11952,9	1648,2
1985	129,5	15,9	2,5	18,8	58,7	83,7	45,0	9573,1	1007,0
1986	161,7	20,4	3,8	31,1	34,5	95,2	58,0	3540,3	967,1
1987	100,5	23,1	3,9	24,6	54,7	115,6	57,0	1481,3	430,1
1988	88,8	22,6	6,3	26,7	50,8	136,1	36,1	72,9	310,2
1989	56,5	16,6	3,9	11,7	76,5	146,3	40,3	43,5	152,8
1990	57,5	17,0	2,6	9,3	18,9	119,0	47,6	na	na
1991	103,0	14,1	na	10,1	14,8	97,4	46,5	na	na
1992	69,2	0,5	na	17,7	57,9	166,3	43,3	na	na
1993	83,4	0,6	na	19,0	na	159,7	44,1	na	na
1994	76,7	0,5	na	25,7	na	90,8	32,9	na	na

* المصدر: IMF "Balance of Payments Yearbook", Various Issues.
IMF "International Financial Statistics", Various Issues.

وبالنسبة لسوريا، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في المتوسط حوالي 7% خلال الفترة من 1970 إلى 1977. وبدءاً من عام 1978 أخذت نسبة التحويلات إلى الصادرات في الزيادة بصورة واضحة. غير أن نسبة التحويلات إلى الصادرات السورية اتسمت بالتقلب الواضح خلال الفترة الأخيرة. وقد حققت أعلى مستوياتها عام 1978، حيث بلغت 59,9%. وفي المتوسط خلال الفترة من 1978 إلى 1994 بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات السورية 27%. كذلك فان نسبة التحويلات إلى الواردات كانت محدودة، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات 4,2% في المتوسط خلال الفترة من 1970–1977. بينما

اقتصرت تلك النسبة على حوالي 17٪ في المتوسط خلال الفترة من 1978 إلى 1994. غير أن هذه النسب لا تعبر عن رصيد المهاجرين السوريين في الخارج، وبصفة خاصة في دول الخليج، إذ ان هيكل معدلات الفائدة والصرف الأجنبي الذي تتبعه سوريا حتي الآن غير مناسب تماماً لتدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، إذ يتسم معدل الفائدة بالثبات. كذلك فان هناك فروقاً جوهرية بين معدلات الصرف الرسمية والسوداء، وهو ما يدفع أغلبية المهاجرين إلى العزوف عن استخدام القنوات الرسمية في التحويل. ويمكن القول – في الواقع – أنه وبالرغم من التحسن البطيء في السياسات الاقتصادية نحو التحويلات، إلا ان هذه الاستجابة في السياسة الاقتصادية جاءت متأخرة جداً بعد افول العهد الذهبي للهجرة إلى الدول النفطية.

الجدول (3)

نسبة تحويلات العمال إلى واردات الدول المصدرة للعمالة في العالم العربي

السنة	الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	السودان	مصر	المغرب	اليمن ج.ع.	اليمن ج..د.ش
1970	9,7	9,8	19,5	2,1	na	2,6	10,0	na	52,7
1971	7,3	13,1	23,9	2,0	na	2,3	14,9	na	46,1
1972	8,8	13,6	20,9	8,7	na	8,8	19,7	na	32,7
1973	15,4	15,9	15,4	6,5	na	8,1	24,1	na	29,7
1974	17,4	12,1	9,5	4,3	na	9,1	21,2	81,2	24,5
1975	25,7	11,7	7,5	3,6	0,8	9,2	23,6	126,2	36,2
1976	45,2	9,9	9,2	2,5	6,3	19,6	23,9	167,2	47,0
1977	79,1	10,4	7,0	3,8	6,2	22,9	21,0	158,4	53,7
1978	38,8	12,5	9,1	28,8	10,8	37,3	29,1	128,9	70,2
1979	34,4	11,4	5,3	29,5	15,8	36,8	29,2	83,3	81,8
1980	37,0	9,6	4,2	19,2	22,7	39,5	27,9	66,9	58,8
1981	37,1	10,4	3,7	13,1	22,4	27,5	26,3	53,7	50,7
1982	37,5	11,8	4,5	11,3	17,6	31,5	22,2	57,9	68,7
1983	41,1	12,2	5,3	9,6	39,1	44,4	27,7	65,8	71,8
1984	50,0	10,8	4,2	8,7	47,5	39,3	24,4	72,5	68,9
1985	42,1	10,5	3,7	8,8	44,7	35,4	27,5	72,7	68,7
1986	54,8	13,3	3,9	13,6	17,8	34,9	40,2	71,5	65,6
1987	39,0	17,1	5,4	15,0	19,8	44,5	41,2	60,0	66,7
1988	37,0	15,5	7,2	18,1	22,8	40,2	37,6	24,8	42,7
1989	33,3	11,7	4,5	19,4	39,6	48,1	26,7	20,5	31,4
1990	27,8	11,5	3,9	19,1	9,5	41,6	31,9	na	na
1991	52,3	11,6	na	14,8	3,9	41,2	31,8	na	na
1992	28,1	0,3	na	18,7	15,2	68,5	29,0	na	na
1993	33,0	0,4	na	17,2	na	57,0	27,9	na	na
1994	36,3	0,3	na	20,0	na	36,7	23,8	na	na

* المصدر: IMF "Balance of Payments Yearbook", *Various Issues*.
IMF "International Finacial Statistics", *Vartous Issues*.

وبالنسبة للسودان فان نسبة التحويلات المسجلة إلى الصادرات لم تكن ملحوظة حتى عام 1977. ثم أخذت النسبة في التزايد بصورة جوهرية حتى بلغت أعلى مستوياتها عام 1989 (76,5%)، وذلك قبل العدوان العراقي على الكويت، والذي ترتب عنه انخفاض عدد المهاجرين السودانيين في الخليج بصورة واضحة. وفي المتوسط، بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات حوالي 50,1% خلال الفترة من 1980 إلى 1989. من ناحية أخرى، فقد كانت نسبة التحويلات إلى الواردات صغيرة حتى عام 1979. وخلال الفترة من 1980 إلى 1989 بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات في المتوسط حوالي 29,5%. ثم أخذت تلك النسبة في التناقص بفعل أثر حرب الخليج على رصيد المهاجرين السودانيين في الخارج، فضلاً عن عدم مناسبة السياسات الاقتصادية لتدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية.

ويلاحظ أنه حتى عام 1974 لم تكن التحويلات تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصري، إذ لم تتعد نسبتها في المتوسط إلى الصادرات حوالي 10%. كما لم تتعد نسبتها المتوسطة إلى الواردات حوالي 6,5%. إلا أنه بدءا من عام 1975 أخذت تحويلات المهاجرين تلعب دوراً مهماً كأحد المصادر الأساسية للصرف الأجنبي، وخصوصاً خلال الثمانينات، حين أصبح اعتماد ميزان المدفوعات المصري عليها واضحاً، بحيث بات يصعب تصور موقف الحساب الجاري لمصر من دون تدفق تحويلات المهاجرين. ولقد تنبهت الحكومة المصرية إلى أهمية هذا المصدر من مصادر النقد الأجنبي، فعمدت إلى اتخاذ العديد من الاجراءات بهدف تحفيز عمليات التحويل إلى الداخل، وهو ما انعكس في زيادة الكميات المحولة من النقد الأجنبي بواسطة المصريين العاملين في الخارج، لدرجة أنه بدءا من عام 1984 أصبحت حصيلة تحويلات المهاجرين تفوق حصيلة البلاد من الصادرات المنظورة، بحيث بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في المتوسط 120% خلال الفترة من 1984 إلى 1994. كذلك، فقد أصبحت التحويلات تمول نسبة كبيرة من الواردات بلغت حوالي 68,5% عام 1992. وفي المتوسط بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات المصرية حوالي 44,3% خلال الفترة من 1983–1994.

وبالنسبة لدول المغرب العربي، نجد أن نسبة التحويلات إلى الصادرات في تونس تأرجحت في المتوسط حول 19% خلال الفترة من 1970 إلى 1991. كذلك، فان نسبة التحويلات إلى الواردات كانت تتأرجح حول نسبة 12% خلال الفترة نفسها. كما كانت نسبة التحويلات إلى الصادرات المغربية ثابتة تقريباً حول متوسط 45% خلال الفترة من 1975 إلى 1994. كذلك بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات في المتوسط حوالي 28%. ومن الواضح أنه لم تطرأ زيادة كبيرة على تحويلات المهاجرين من هاتين الدولتين، لأن هجرة عمالهما تتم أساساً إلى أوروبا، وبصفة خاصة إلى فرنسا. وتتسم الهجرة إلى فرنسا بأنها أساساً هجرة دائمة، أي هجرة بنية الإقامة بصفة مستمرة في دولة المهجر. وغالباً ما تكون تحويلات المهاجرين بصفة دائمة منخفضة، حيث تعتمد وإلى حد كبير على مدى قوة الروابط بين المهاجرين وأسرهم في دولة الهجرة، بعكس التحويلات في حالة الهجرة المؤقتة والتي تتسم إلى حد كبير بالانتظام. ونتيجة لظروف الكساد الاقتصادي في

دول العالم المتقدم وارتفاع مستويات البطالة، فضلاً عن انتشار كراهية الأجانب Xenophobia، فان تحويلات المهاجرين إلى دول المغرب العربي لم تنم بمعدلات نمو التحويلات إلى الدول العربية الأخرى، والتي يتجه مهاجروها أساساً إلى الدول العربية النفطية. وبسبب تفضيل المهاجرين من المغرب العربي الهجرة إلى فرنسا فانها لم تستفد بالفرص المتاحة في الدول العربية النفطية بالصورة المطلوبة. غير أن الوضع يختلف بالنسبة للجزائر، فقد بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات في المتوسط حوالي 20,5% خلال الفترة من 1970 إلى 1973. إلاّ أنه يلاحظ أن نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات الجزائرية أخذت في التناقص بدءا من عام 1974، حتى بلغت حوالي 3,5% فقط خلال الثمانينات. والنتيجة نفسها تنطبق على نسبة تحويلات المهاجرين إلى الواردات. ويرجع انخفاض أهمية تحويلات المهاجرين بالنسبة للجزائر إلى أنها تعد من الدول العربية المصدرة للنفط. فمع ارتفاع أسعار النفط أخذت الصادرات والواردات الجزائرية في التزايد، ومن ثم مالت نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات والواردات الجزائرية إلى الانخفاض بمرور الوقت.

تشير النتائج إلى أن اليمن هي أكبر دول العالم العربي اعتماداً على تحويلات المهاجرين، إذ أن نسبة التحويلات إلى الصادرات اليمنية بلغت معدلات فلكية. فبالنسبة للجمهورية العربية اليمنية سجلت هذه النسبة أعلى مستوياتها عام 1979 حيث بلغت 23540%. وفي المتوسط بلغت نسبة التحويلات إلى الصادرات حوالي 10250% خلال الفترة من 1974 إلى 1987. وفيما يتعلق بالواردات فان التحويلات إلى الجمهورية العربية اليمنية كانت تغطي كافة الواردات اليمنية المنظورة خلال الفترة من 1975–1978، وقد بلغت تلك النسبة في المتوسط حوالي 145%. وفي باقي السنوات بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات حوالي 61% في المتوسط. كذلك، وفيما يتعلق باليمن الديموقراطية الشعبية (سابقاً)، فان نسبة التحويلات إلى الصادرات كانت أقل نسبياً وقد حققت أعلى مستوياتها عام 1984 حينما بلغت 1648%. وخلال الفترة من 1970 إلى 1989 بلغت تلك النسبة 574% في المتوسط. أما بالنسبة للواردات، فان أقصى نسبة للتحويلات إلى الواردات بلغت 81,8% عام 1979. وفي المتوسط بلغت تلك النسبة 53,5% خلال الفترة من 1970 إلى 1989. وترجع هذه النسب الفلكية، في الواقع، إلى ضعف قاعدة الموارد في الاقتصاد اليمني والتي تنعكس في انخفاض مستويات الناتج والصادرات والاعتماد على الواردات بشكل أساسي لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلي. ولذلك ليس من المستغرب أن تحتل تحويلات المهاجرين هذه الأهمية الحيوية بالنسبة للاقتصاد اليمني.

من التحليل السابق تتضح لنا مدى أهمية تحويلات المهاجرين إلى دول الهجرة العربية، إذ أصبحت اقتصاديات تلك الدول تعتمد بصورة كبيرة على هذه التحويلات. واذا ما أخذنا في الاعتبار ان تحليلنا السابق يقوم على أساس بيانات التحويلات المسجلة رسمياً، وان هناك كمية كبيرة من التحويلات التي تتدفق عبر القنوات غير الرسمية (يعتمد ذلك على مدى مناسبة سياسات جذب التحويلات) فان أهمية تحويلات المهاجرين لدول الهجرة العربية تصبح أكثر وضوحاً، وهو ما يبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة لدول

الهجرة العربية. ذلك أن صانع السياسة الاقتصادية في تلك الدول في حاجة ماسة إلى معرفة العوامل المحددة لتدفق تحويلات المهاجرين بالصرف الأجنبي عبر القنوات الرسمية، وذلك حتى يتمكن من توجيه أدوات السياسة الاقتصادية فيها لتعظيم التدفق الداخلي للتحويلات عبر تلك القنوات. من ناحية أخرى، فان دول الهجرة في حاجة إلى تبني هيكل للحوافز يكفل توجيه هذه التحويلات إلى الاستخدامات المفيدة لعملية التنمية في تلك الدول. وهو ما سوف نحاول التوصل إليه من خلال الأقسام الآتية من هذه الدراسة.

نموذج لمحددات تحويلات المهاجرين العرب

يفترض في هذه الدراسة أن المهاجرين يقومون بتحويل مدخراتهم إلى دولة الهجرة لغرضين أساسيين هما: تمويل احتياجات الأسرة في دولة الهجرة، والاستثمار في الأصول المختلفة، أو بمعنى آخر لأغراض الاستهلاك والاستثمار.

التحويلات لأغراض تمويل احتياجات الأسرة: تعد التحويلات لتمويل احتياجات الأسرة في دولة الهجرة من المحددات الأساسية لقرار الهجرة والعمل في الخارج. وفي العادة، يصعب التأثير على تدفق هذه المبالغ، إذ غالباً ما يكون التحويل في هذه الحالة عديم المرونة بالنسبة لهيكل الحوافز المختلفة، سواء في دولة الهجرة أو دولة المهجر. وتتمثل محددات تحويلات المهاجرين لتمويل احتياجات الأسرة في مستوى دخولهم في دولة المهجر، والذي يحدد بالتبعية مستويات استهلاكهم، ومن ثم كمية الأموال التي يمكن تحويلها إلى دولة الهجرة. كذلك فان مستويات الدخل في دولة الهجرة تلعب دوراً مهماً في تدفق التحويلات لهذا الغرض. فبما ان التحويلات لتمويل احتياجات الأسرة سوف تستخدم لتغطية نفقات الاستهلاك المختلفة للأسرة في دولة الهجرة، فان انخفاض مستويات الدخول في دولة الهجرة سوف يؤدي إلى تزايد الحاجة إلى التحويل للمحافظة على مستويات المعيشة لأسر المهاجرين[5]. كذلك فانه بالنسبة للعديد من دول الهجرة، نجد أن التضخم يعد من المحددات الأساسية للتقلبات في مستويات الدخل الحقيقي في تلك الدول. ومن ثم، فان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة التحويلات للمحافظة على مستويات معيشة الأسرة في دولة الهجرة، والعكس صحيح. على أننا لا بد وأن نضع في الاعتبار أنه وفي ظل استمرار المناخ التضخمي في دولة الهجرة، سوف تؤدي توقعات الأسعار في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية. وعندما يتم ذلك، فان الضغوط على المهاجرين لإرسال تحويلات أكثر سوف تقل. حيث سيتم استبدال الكمية المحولة – بالصرف الأجنبي– بقدر أكبر من وحدات العملة المحلية لدولة الهجرة. وعلى ذلك، فاذا ما أظهرت التقديرات إشارة موجبة لمعلمة متغير التضخم في النموذج، فان ذلك يعني أن سرعة تعديل Adjustment معدل صرف العملة المحلية لمعدلات التضخم بطيئة. وبصفة عامة، فان أثر التدهور المتوقع Expected depreciation في قيمة العملة المحلية على

التحويلات يعتمد على سرعة تعديل معدلات الصرف في ظل المناخ التضخمي.

من المناقشة السابقة فانه من الممكن التعبير عن تحويلات المهاجرين لتمويل احتياجات الأسرة باستخدام الدالة الآتية:

$$R^{F}_{\text{it}} = F(W_{wit}, \pi_{ht}, Y_{ht}); \qquad (1)$$

حيث إن:

R^{F}_{it} = تحويلات العامل i في الفترة الزمنية t لأغراض تمويل احتياجات الأسرة.

W_{wit} = مستوى أجر العامل i في الفترة الزمنية t في دولة المهجر w.

π_{ht} = معدل التضخم في دولة الهجرة h في الفترة الزمنية t.

Y_{ht} = مستوى الدخول في دولة الهجرة h في الفترة الزمنية t.

التحويلات لأغراض الاستثمار: تعكس تحويلات المهاجرين لأغراض الاستثمار في جانب كبير منها المصلحة الخاصة للمهاجر، والتي تتحدد بصورة أساسية بفروق معدلات العائد على الأصول في كل من دولة الهجرة والخارج. فإذا ما كانت معدلات العائد على الأصول المالية في دولة الهجرة أقل، فان المهاجرين سوف يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم خارج دولة الهجرة. وبالرغم من أن المهاجر بصورة مؤقتة عادة ما يكون مهاجراً لهدف Target migrant، فان الميل المتوسط للتحويل لديه عادة ما يكون مرتفعاً. وفي ظل ظروف الهجرة المؤقتة سوف يكون أمام المهاجر، دائماً، خيار الاحتفاظ بأمواله في دولة المهجر، على الأقل حتى عودته، وتحويل قدر صغير منها لأغراض تمويل احتياجات الأسرة.

من المتغيرات الأخرى المتوقع أن يكون لها تأثير على تدفق التحويلات لأغراض الاستثمار في دولة الهجرة هي معدلات العائد على الأصول الحقيقية – مثل الأراضي والعقارات – في دولة الهجرة مقارنة بمعدلات العائد على الأصول المالية في تلك الدولة، إذ يعد الاستثمار في الأصول الحقيقية أحد الاستخدامات الأساسية لتحويلات المهاجرين، ليس في دول الهجرة في المنطقة العربية فقط، وإنما في معظم دول الهجرة في العالم[6]. ذلك ان معدلات الزيادة في أسعار هذه الأصول عادة ما تجاري معدلات التضخم، إن لم تكن تفوقها في كثير من الأحيان. ومن ثم فإن تلك الأصول تعطي حماية ضد التضخم، والتي قد لا تتوافر للمستثمرين من خلال معدلات العائد على الأصول المالية. فكلما ارتفع معدل العائد على الأصول الحقيقية في دولة الهجرة ازدادت التحويلات إلى دولة الهجرة لأغراض الاستثمار في تلك الأصول.

وأخيراً، فإننا قد نتوقع أن التحويلات لأغراض الاستثمار في دولة الهجرة سوف تعتمد على مستويات النشاط الاقتصادي في تلك الدولة. فكلما ازدادت مستويات النشاط الاقتصادي في دولة الهجرة، كلما ازداد تدفق التحويلات لأغراض الاستثمار والعكس.

وبناء على ذلك يمكن التعبير عن دالة التحويلات لأغراض الاستثمار في الصورة الآتية:

$$R_{it}^{I} = I\{(r_t - r_{wt}), r_{at}, Y_{ht}\}; \qquad (2)$$

حيث إن:

R_{it}^{I} = تحويلات العامل i في الفترة الزمنية t لأغراض الاستثمار في دولة الهجرة.

r_{wt}, r_{ht} = معدلات الفائدة في دولة الهجرة h وفي الخارج w على التوالي.

r_{at} = معدل العائد على الأصول الحقيقية في دولة الهجرة.

Y_{ht} = مستوى الدخول أو الناتج المحلي الاجمالي لدولة الهجرة.

دور معدل الصرف الأجنبي: تعد موارد النقد الأجنبي محدودة في معظم دول الهجرة، وبالتالي ينظر إلى الصرف الأجنبي باعتباره أحد الأصول المرغوب فيها من جانب الأفراد المقيمين في هذه الدول، وبصفة خاصة حينما تكون معدلات الصرف مغالياً فيها Overvalued، وهو ما يضيف بعداً آخر من الأبعاد، الغائبة في الأدب الاقتصادي لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة. إذ أن طبيعة العملة التي سوف يتم من خلالها التحويل تعد مهمة في الكثير من الحالات. فقرار التحويل بالصرف الأجنبي ليس مستقلاً بصفة عامة عن قرار تحويل المدخرات إلى دولة الهجرة. ولتسهيل عملية العرض، سوف نفترض أن هذين القرارين يتمان بصورة مستقلة. وبمعنى آخر، سوف نفترض أن المهاجر يقرر كمية الأموال التي يرغب في تحويلها إلى دولة الهجرة، ثم يقرر ما اذا كان سوف يرسل هذه التحويلات بالعملة المحلية أم بالعملة الأجنبية. كذلك، فان هناك قراراً مكملاً له أهمية كبيرة في معظم دول الهجرة في العالم، وهو ما إذا كانت التحويلات بالعملة الأجنبية سوف تتم من خلال القنوات الرسمية أم من خلال القنوات غير الرسمية. ويعد التحويل من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية من القرارات ذات الأهمية الحيوية للعديد من دول الهجرة، بصفة خاصة عندما تكون معدلات الصرف مثبتة Pegged. ففي الدول التي تكون فيها الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فعالة، سوف يكون لدى المهاجرين فرصة لتحويل مدخراتهم من خلال هذه الأسواق، أو من خلال القنوات الرسمية. ويعتمد اختيار المهاجر في هذه الحالة على الفروق الموجودة بين معدلات الصرف السائدة في السوقين. فكلما أصبحت الفروق بين هذين السوقين جوهرية، فان نسبة التحويلات التي تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي سوف تزداد، إذ توفر هذه الفروق حافزاً قوياً لتفضيل القنوات غير الرسمية. كذلك فان هناك العديد من العوامل الأخرى التي قد يكون لها أثر في الحد من التحويلات عبر القنوات الرسمية، بما في ذلك هيكل المخاطرة في دولة الهجرة والمتصل بمدى شدة العقوبات على التعامل في السوق السوداء للنقد الأجنبي، بصفة خاصة احتمال الضبط والمحاكمة، وكذلك معدلات الضريبة على الدخول. كذلك فان هناك أبعاداً أخرى مهمة للتحويلات، مثل عدم الاستقرار السياسي لكل من دولتي الهجرة

والمهجر. ومن ثم يمكن التعبير عن هذا البعد لتدفق التحويلات إلى دولة الهجرة في الصورة الآتية:

$$R^{\theta}_{it} = R\{(\theta_{ot} - \theta_{rt}), Risk_t\}; \quad (3)$$

حيث إن:

R^{θ}_{it} = التحويلات بالصرف الأجنبي للعامل i في الفترة الزمنية t.

θ_{ot} = معدل الصرف الرسمي خلال الفترة الزمنية t.

θ_{rt} = معدل الصرف الحقيقي في الفترة الزمنية t.

$Risk_t$ = متغير يعبر عن هيكل المخاطرة في دولة الهجرة خلال الفترة الزمنية t والناتج عن التعامل في السوق السوداء، وكذلك عن احتمال كشف السلطات الضريبية لهذه الدخول المحولة إلى دولة الهجرة، وهيكل المخاطر في دول الهجرة والمهجر.

وللتعبير عن معدلات الصرف الحقيقية في دولة الهجرة يمكن استخدام فرضية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity Hypothesis، والتي تعد أحد مداخل تحديد معدل الصرف في الأجل الطويل، وتقوم على أساس أن معدل الصرف يتحدد بالنسبة بين مستويات الأسعار في الداخل والخارج. وتأخذ فرضية تعادل القوة الشرائية في شكلها التقليدي الصورة الآتية:

$$\theta_{rt} = \frac{P_{ht}}{P_{wt}}; \quad (4)$$

حيث إن:

P_{wt}, P_{ht} = مستويات الأسعار في دولة الهجرة h ومستويات الأسعار في الخارج w على التوالي.

وفي صيغتها النسبية، فان فرضية تعادل القوة الشرائية تعبر عن أن أي تغير لمعدلات الصرف لا بد وأن يعكس فروق معدلات التضخم بين الداخل والخارج. أي أن:

$$\dot{\theta}_{rt} = \frac{\pi_{ht}}{\pi_{wt}}; \quad (5)$$

حيث إن:

$\dot{\theta}_{rt}$ = التغير في معدل الصرف الحقيقي.

π_{wt}, π_{ht} = معدل التضخم في دولة الهجرة ومعدل التضخم في الخارج.

وبتجميع الاستخدامات المختلفة للتحويلات يمكن صياغة معادلة اجمالي تدفقات تحويلات المهاجرين النقدية عبر القنوات الرسمية (R^{C}_{t}) بالصورة الآتية:

$$R^{C}_{t} = a_0 + a_1 W_{wt} + a_2 \pi_{ht} + a_3 (r_h - r_w)_t + a_4 (\dot{\theta}_o - \frac{\pi_h}{\pi_w})_t + a_5 Y_{ht} + a_6 Risk + \varepsilon_t; \quad (6)$$

حيث إن:

$\dot{\theta}_{ot}$ = التغير في معدل الصرف الرسمي.

ومن الواضح أن المعادلة رقم (6) تركز على متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي تؤثر على تدفق التحويلات إلى دولة الهجرة.

نتائج تقدير النموذج

تم تقدير النموذج السابق باستخدام أسلوب Panel، حيث أن بيانات النموذج عبارة عن سلسلة بيانات زمنية مقطعية Time Series / Cross Section لمجموعة الدول المشكلة للعينة تحت الدراسة. ولقد تم تقدير النموذج باستخدام أسلوبين للتقدير[7]:

1- Panel - Fixed Effects.

2- Panel - Random Effects.

ويوضح الجدول رقم (4 – الملحق) نتائج التقدير للنموذج وفقاً لطريقتي التقدير السابقتين.

وقبل أن نتناول نتائج النموذج لا بد من الإشارة إلى أننا لم نتمكن من الحصول على أي بيانات عن معدلات العائد على الأصول الحقيقية في دول الهجرة العربية، حيث لا تنشر مثل هذه البيانات. ولذلك فقد استخدمنا معدل التضخم في دول الهجرة كمقرب معقول لهذا المتغير[8]. وبالنسبة لمتغير الأجور في دول المهجر، فقد قمنا بحساب متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي لدول الخليج العربي وليبيا كمقرب لمستويات الأجور في تلك الدول[9]، وذلك بافتراض أن تلك الدول هي دول المهجر الأساسية للمهاجرين العرب. أما بالنسبة لهيكل المخاطرة في دول الهجرة ودول المهجر فقد قربنا هذا المتغير باستخدام متغير صوري Dummy يأخذ قيمة 1 في السنوات الآتية: حرب أكتوبر 1973، والثورة الإيرانية، وحرب العراق / ايران، والاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، والعدوان العراقي على دولة الكويت. بينما يأخذ صفراً في باقي السنوات [10]. ومن الواضح أن هذا المتغير يأخذ في الاعتبار أساساً المخاطر السياسية المحيطة بالتحويلات، وبهذا الشكل من المتوقع أن تأخذ معلمة هذا المتغير إشارة موجبة. إذ تؤدي مثل هذه الأحداث إلى حث المهاجرين على تحويل مدخراتهم إلى دولة الهجرة، سعياً وراء درجة أكبر من الأمان لهذه المدخرات في أرض الوطن.

لقد تناولنا صياغات عدة للنموذج موضع الدراسة.. فقد قمنا في البداية بتقدير النموذج باستخدام القيم الجارية للمتغيرات. غير أن هناك إمكانية معقولة في أن تلعب المتغيرات المؤخرة Lagged variables دوراً مهماً في التأثير على تدفق التحويلات، وذلك على أساس افتراض ان قرارات المهاجرين بالتحويل في الفترة الزمنية الحالية (t) تعتمد على معلوماتهم عن المتغيرات المؤثرة على التحويلات في الفترة الزمنية السابقة (t-1). ولذلك، فقد قمنا بتقدير النموذج من خلال الإدراج المتتالي لمجموعة المتغيرات في صورة مؤخرة.

ويوضح الجدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج محددات تحويلات المهاجرين العرب. وفي البداية تنبغي الاشارة إلى أنه ونتيجة للقيود المفروضة على مدى توافر البيانات عن

المتغيرات الأساسية المكونة للنموذج، فاننا سوف نناقش النتائج بشكل عام، أخذاً في الاعتبار المعلمات المقدرة عن المتغيرات المؤخرة في النموذج. ومن الجدول توضح النتائج أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين مستوى الدخول في دولة الهجرة وتدفق التحويلات إلى هذه الدول[11]. فكلما ازدادت مستويات الدخول في دول الهجرة ازداد تدفق التحويلات إلى هذه الدول. وقد يبدو هناك بعض التناقض بين هذه النتيجة وبين ما افترضنا أعلاه حول العلاقة العكسية بين تدفق التحويلات ومستويات الدخول في دولة الهجرة. غير أن تفسير هذه النتيجة يكشف بعداً مثيراً لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة. ذلك إن زيادة مستويات الدخول في هذه الدول يعكس زيادة مستويات النشاط الاقتصادي، ومن ثم ارتفاع مستويات العوائد على الاستثمار فيها. وهو ما يعني أنه وفي ظل ظروف زيادة مستويات النشاط الاقتصادي لدول الهجرة، فان المهاجرين سوف يميلون إلى إرسال تحويلات أكثر لأغراض الاستثمار. وعلى ذلك، فان النمو الاقتصادي لدول الهجرة يعد عاملاً مهماً لتدفق التحويلات إلى هذه الدول. وبالرغم من أن هناك ادعاء في الأدب الاقتصادي للتحويلات بأن هيكل الحوافز يعد ضرورياً لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة، فان النتيجة التي توصلنا إليها تعد جديدة بكل المقاييس على الأدب الاقتصادي للتحويلات. إن مضمون هذه النتيجة يعني أن النمو الاقتصادي لدول الهجرة هو أفضل السياسات لجذب التحويلات. ذلك أن النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى تعبئة كافة الموارد المالية المحلية والخارجية بما فيها التحويلات، وبالتالي تميل فجوة الموارد نحو الانخفاض. غير أن تحويلات المهاجرين تتميز عن باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بأنها – أساساً – تدفقات بالصرف الأجنبي، وهو من العناصر النادرة في دول الهجرة، وأنها غير مقيدة باستخدام معين، كما هو الحال بالنسبة لبعض تدفقات رؤوس المال، بصفة خاصة المعونة الأجنبية. كذلك فان التحويلات بالنقد الأجنبي لا تحمل دول الهجرة بأية فوائد عليها أو أي شكل من الأشكال الأخرى لخدمة الديون، كما أنها لا تتطلب سداداً لاحقاً في أغلب الأحوال[12]. أكثر من ذلك فإنها لا ترتبط بأي نوع من الضغوط السياسية من جانب الدول التي تتدفق منها هذه التحويلات على دول الهجرة.

أما في ما يتعلق بمعدل التضخم في دول الهجرة فان النتائج تشير إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية أيضاً بين تدفق التحويلات ومعدل التضخم في تلك الدول[13]. فكلما مال معدل التضخم نحو الارتفاع مالت التحويلات إلى دول الهجرة نحو الزيادة، حيث تزداد الحاجة إلى التحويلات من جانب أسر المهاجرين لتمويل احتياجاتهم في ظل ارتفاع مستويات الأسعار. وتعكس هذه النتيجة، في الواقع، ما افترضناه سابقاً من أن بطء عملية تعديل معدلات الصرف الرسمية، في ظل المناخ التضخمي، يؤدي إلى زيادة التحويلات المسجلة رسمياً لأغراض تمويل نفقات الأسرة، وهو ما يتوافق مع طبيعة سياسات معدل الصرف التي تتبعها الدول المصدرة للعمالة في المنطقة، والتي تتبنى معدلات صرف مثبتة، أو شبه مثبتة.

بالنسبة لفروق معدلات الفائدة في دول الهجرة عن معدلات الفائدة في الخارج[14]، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية معنوية بين تدفق التحويلات وفروق معدلات الفائدة. فكلما ازدادت الفروق بين معدل الفائدة في الخارج ومعدل الفائدة في دولة

الهجرة، تدفق التحويلات إلى دول الهجرة، وهو ما يعكس قرارات المهاجرين بتعظيم معدلات العائد المالي على أصول محافظهم المالية Portfolio. فإذا ما كان معدل الفائدة أعلى في دول المهجر (أو في الخارج) عن معدل الفائدة في دول الهجرة، فان المهاجرين سوف يميلون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج إلى أن تتم عملية تعديل معدلات الفائدة في دولة الهجرة لتتوافق مع معدلات الفائدة في الخارج. وتتوافق هذه النتيجة مع الفروض الموضوعة سابقاً حول تدفق التحويلات إلى دول الهجرة، كما أنها تتوافق مع الادعاءات النظرية في الأدب الاقتصادي للتحويلات، حول علاقة تدفق التحويلات بمعدل الفائدة. على سبيل المثال، فان (Glytsos 1996) يرى أنه وبالرغم من أن المهاجرين يتصفون بالقدرة على تحمل المخاطرة Risk seekers، عندما يقررون الهجرة والعمل في الخارج، فانهم يعدون متجنبين للمخاطرة Risk averters عندما يقومون باتخاذ قراراتهم المتعلقة باستثمار مدخراتهم. ولذلك يميل المهاجرون إلى الاحتفاظ بمعظم مدخراتهم في الخارج، وتحويل الكمية المطلوبة فقط لتمويل احتياجات أسرهم. فبما أن الهجرة سوف تكون بصورة مؤقتة، فان عملية السحب من المدخرات لا بد وأن تخطط بعناية. من ناحية أخرى، فان تدني معدلات الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى زيادة التحويلات لأغراض الاستثمار في الأصول غير المالية، وبصفة خاصة الأصول الحقيقية. إذ أن الاستثمار في مثل هذه الأصول لا يعكس الحاجة إلى الاستثمار، بقدر ما يعكس الحاجة إلى المحافظة على القوة الشرائية للأصول المالية، والتي يمكن أن تتدهور في ظل ظروف التضخم وتدهور معدلات الفائدة الحقيقية بالتبعية. ولكي تصبح معدلات الفائدة الاسمية مقربا جيدا لتكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في الأصول النقدية، فلا بد من أن يتم تعديلها بصورة كاملة مع أي تغير في معدل التضخم. ولقد وجدت الدراسات التطبيقية على معدلات الفائدة في الدول النامية أن هناك فترات تأخير جوهرية بين معدل التضخم ومعدل الفائدة من هذه الدول، أو أن هناك عملية تعديل بصورة غير كاملة لمعدل الفائدة بالنسبة للتضخم[15]، مما يعني أنه وفي ظل ظروف التضخم يصبح معدل الفائدة المحلي غير كاف لحساب معدلات العائد الحقيقية على الأصول المالية، حيث ان معدلات الفائدة الحقيقية تميل إلى الانخفاض في ظل ظروف التضخم. وتعاني معظم دول الهجرة في المنطقة العربية من ظاهرة الكبح المالي Financial repression، حيث يتم تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات أقل من مستوياتها التوازنية. ومن ثم، فان إمكانية تعديل معدلات الفائدة لتعكس قوى السوق تعد محدودة جداً في هذه الدول.

يرى البعض أن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة الكبح المالي تنتشر فيها ظاهرة إحلال العملة؛ أي إحلال العملات الأجنبية محل العملة المحلية Currency substitution في التعامل. وتنبع الحوافز للاحتفاظ بالعملات الأجنبية من المخاطر المرتبطة بالاحتفاظ بالعملة الوطنية فقط، أو الاحتفاظ بأصول مالية مقومة بالعملة الوطنية، خصوصاً عندما تكون معدلات الصرف مثبتة، إذ يعتمد إحلال العملة على الفرق بين معدل العائد المتوقع على كل من العملات المحلية والأجنبية. ولهذا السبب، فان السلطات النقدية لا بد وأن تضمن أن معدل العائد الحقيقي على العملة المحلية ينافس معدلات العائد الحقيقي على العملات

المنافسة، وهو ما يتضمن – بالتبعية – أن تكون معدلات الفائدة مرتفعة ومعدلات التضخم منخفضة. وتعكس المناقشة السابقة بعداً آخر لتدفق تحويلات المهاجرين إلى دول الهجرة. ذلك أن الفروق الواضحة بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية لن تؤدي إلى الحد من تدفق التحويلات إلى دول الهجرة وحسب، وإنما سوف تدفع بالمهاجرين، اذا ما قاموا بتحويل مدخراتهم، إلى الاحتفاظ بها في صورة حسابات بالنقد الأجنبي أو أصول مالية مقومة بالعملات الأجنبية. وهو ما يؤدي إلى تكثيف عمليات إحلال العملة.

كذلك توضح النتائج أن الفروق بين معدلات الصرف الرسمية ومعدلات الصرف الحقيقية (والمقربة باستخدام تعادل القوة الشرائية النسبي) ذات علاقة معنوية سالبة مع تدفق التحويلات. فكلما ازدادت الفروق بين معدلات الصرف الحقيقية ومعدلات الصرف الرسمية تناقص تدفق التحويلات المسجلة عبر القنوات الرسمية، وفي الوقت ذاته ازداد تدفق التحويلات عبر القنوات غير الرسمية. ويؤدي وجود سوق سوداء فعالة للنقد الأجنبي إلى تعقيد المشكلة. ذلك أن المهاجرين سوف يفضلون تحويل مدخراتهم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي، حيث معدلات الصرف أكثر واقعية من معدلات الصرف الرسمية. ومع استمرار هذه العملية، فان موارد الصرف الأجنبي الرسمية سوف تستنزف، وهو ما يؤدي، من ناحية أخرى، إلى فرض ضغوط على معدلات الصرف في السوق السوداء نحو الارتفاع، بفعل تزايد الطلب على الصرف الأجنبي في السوق السوداء. إن تجربة الدول التي تكون فيها أسواق الصرف السوداء فعالة توضح أنه عادة ما تكون هناك علاقة بين معدلات الصرف في السوق السوداء ومعدل الصرف الرسمي، بحيث يترتب على ارتفاع معدلات الصرف الأجنبي في السوق السوداء تخفيض قيمة العملة الوطنية في النهاية، يعتمد ذلك على سرعة تعديل معدل الصرف الرسمي للضغوط على العملة الوطنية في السوق السوداء[16]. فاذا لم يتم تعديل معدلات الصرف الرسمية بسرعة لضغوط السوق السوداء، فان موارد الصرف الأجنبي سوف تستنزف من خلال مجمع الصرف الأجنبي في السوق السوداء. من ناحية أخرى، فان التوقعات حول معدلات الصرف تلعب دوراً هاماً في نماذج إحلال العملة، إذ يتجنب الأفراد الاحتفاظ بالعملة التي يتوقعون تدهور معدلات صرفها مقارنة بالعملات الأخرى. فإذا كانت ظاهرة إحلال العملة جوهرية في دولة الهجرة، فان التغيرات المتوقعة في معدل صرف العملة سوف تكون محدداً مهماً للطلب على العملة الوطنية[17]. وفي ظل هذه الظروف، فان اختناقات الصرف الأجنبي سوف تزداد حدة عندما تكون معدلات الصرف غير مواتية.

كذلك توضح النتائج أن مستويات الأجور في الدول المستقبلة للعمال (مقربة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي لهذه الدول)، ذات علاقة طردية مع تدفق التحويلات إلى دولة الهجرة. وهذه النتيجة تعد من النتائج البديهية في الأدب الاقتصادي عن تحويلات المهاجرين.

وأخيراً، فانه وفي ما يتعلق بعنصر المخاطرة، فقد كانت النتائج مختلطة من حيث طبيعة العلاقة بين التغيرات السياسية وتدفق التحويلات إلى دول الهجرة في العالم العربي.

الخلاصة والاستنتاجات

من النتائج السابقة يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة ومعدلات الصرف تعد من السياسات المهمة لتدفق التحويلات إلى دول الهجرة، إذ أنه ولتعظيم تدفق التحويلات نحو دول الهجرة من خلال القنوات الرسمية، ولتشجيع المهاجرين نحو استبدال هذه التحويلات بالعملة الوطنية، فان هذه السياسات لا بد وأن تكون متوافقة مع تدفق التحويلات.

بناء على المناقشة السابقة من الممكن اقتراح السياسات التي يمكن أن تتبعها دول الهجرة في المنطقة العربية لتعظيم تدفق تحويلات المهاجرين من خلال القنوات الرسمية لاقتصاديات هذه الدول، ولتشجيع المهاجرين على استبدال تحويلاتهم بالعملة الوطنية أو الأصول المقومة بالعملة الوطنية، وكذلك لتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المرغوبة.

1- إذا ما سلمنا بأن معظم المهاجرين العرب يذهبون إلى الدول العربية النفطية، فانه من الممكن، من الناحية النظرية، أن تقوم دول الهجرة بإجراء بعض الترتيبات مع دول المهجر العربية من خلالها يتم وضع آلية لتنظيم عملية تدفق التحويلات إلى دول الهجرة. إلا أن فرص تحقيق مثل هذه الآلية محدودة جداً. كذلك فان تجارب دول الهجرة في العالم توضح أن إلزام المهاجرين بتحويل دخولهم أو جزء منها من خلال قنوات التحويل الرسمية لن يؤدي إلى تشجيع عمليات التحويل عبر القنوات غير الرسمية، كما سيشجع على بخس القيمة الحقيقية لدخول المهاجرين التي يحصلون عليها في دول المهجر Undervaluation وقد يميل المهاجرون إلى الاحتفاظ بهذه المدخرات في الخارج، أو تحويل هذه المدخرات من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي في دولة الهجرة. وتتمثل المشكلة في أن موارد الصرف الأجنبي في السوق السوداء يتم استخدامها أساساً لتمويل المعاملات التي لا أهمية لها في سلم أولويات صانع السياسة. فعادة ما يتم تمويل عمليات استيراد المخدرات وتهريب رؤوس الأموال والتهريب السلعي، بصفة أساسية، من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي. وبهذا الشكل، فان دول الهجرة تخسر مواردها من الصرف الأجنبي نتيجة ازدهار أعمال مثل هذه الأسواق السوداء. كذلك فان محاولات زيادة الايرادات العامة من خلال التحويلات، مثل فرض الضرائب على دخول المهاجرين، أو رفع التعريفة الجمركية على السلع التي تأتي بصحبة المهاجرين العائدين، سوف تؤدي إلى زيادة اتجاه المهاجرين نحو بخس دخولهم السنوية في دول المهجر، وزيادة عمليات الهجرة السرية والواردات غير القانونية. وعلى ذلك، فانه ليس لدى دول الهجرة العربية سوى الاعتماد على هيكل الحوافز للتحكم في تدفق تحويلات المهاجرين إلى اقتصادياتها، إذ يجب على هذه الدول أن تتبنى هيكل للحوافز لجذب التحويلات يرتكز على أسس واقعية.

2- إن دول الهجرة لا بد وأن تعطي عملية النمو الاقتصادي أولوية أساسية. فالسياسات المناسبة للنمو سوف تشجع تدفقات مختلف أشكال رأس المال ومنها التحويلات، ومن

ثم توجيه التحويلات نحو استثمارات أكثر إنتاجية، وهو ما يؤدي إلى تضييق فجوة الموارد المحلية وتأمين سبل أفضل لتمويل عملية التنمية.

3- بالنسبة للدول التي تكون فيها الأسواق السوداء للصرف الأجنبي نشطة، فان معدلات الصرف التي يتم تطبيقها على تحويلات المهاجرين لا بد وأن تكون تنافسية مع معدلات الصرف في السوق السوداء. وبصفة خاصة، فان هذه المعدلات لا بد وأن تستجيب بسرعة، وفي الاتجاه نفسه، مع أي تغير في معدلات الصرف في السوق السوداء. على أنه ليس بالضرورة أن تكون تغيرات معدل الصرف الرسمي بقدر معدل التغير في السوق السوداء، وإنما، على الأقل، عند هامش معين يتوافق مع مستوى المخاطرة التي يتحملها الأفراد عندما يتعاملون في السوق السوداء للصرف الأجنبي.

4- على دول الهجرة أن تتبنى سياسات أكثر واقعية للفائدة، إذ لا بد وأن تكون معدلات الفائدة تنافسية مع معدلات الفائدة في الخارج، سواء أكان ذلك في دول المهجر، أم في الدول الأخرى. ذلك أن معدلات الفائدة المنخفضة في دول الهجرة سوف توفر حافزاً للمهاجرين للاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج، أو توجيه هذه المدخرات، في حالة تحويلها إلى دولة الهجرة، نحو الاستخدامات غير المنتجة للتحويلات، والتي تنطوي على قدر كبير من المضاربة. مثال ذلك، الاستثمار في الأراضي والعقارات وغيرها من الأصول الحقيقية. أكثر من ذلك، فان معدلات الفائدة المنخفضة في الدول التي يكون من حق الأفراد فيها الاحتفاظ بأصول الصرف الأجنبي سوف تؤدي إلى تشجيع عمليات إحلال العملة فيها.

5- على دول الهجرة في المنطقة العربية أن تشجع الأفراد على افتتاح حسابات إيداع بالصرف الأجنبي، مع دفع الفوائد عليها بالصرف الأجنبي على أساس معدلات الفائدة العالمية. ذلك أن مثل هذه الحسابات سوف تفيد دول الهجرة من أوجه عده، إذ تساعد في تعبئة موارد الصرف الأجنبي من مصادرها المختلفة، ومن ثم تخفف من حدة ندرة الصرف الأجنبي في هذه الدول. كذلك فان البنوك المركزية في هذه الدول سوف تحتفظ بجزء من هذه التحويلات في صورة احتياطيات قانونية، كما أنها سوف تكون قادرة على اقتراض هذه المودعات من البنوك المحلية. أكثر من ذلك، فإن البنوك المركزية في هذه الدول يمكنها أن تدخل مشترية للنقد الأجنبي لتعبئة احتياطياتها الدولية من الصرف الأجنبي، في حالة رغبة المهاجرين في تحويل جانب من هذه المودعات بالعملة الوطنية. فعلى سبيل المثال، استطاع البنك المركزي المصري، ونتيجة للسياسات المتحررة نحو التحويلات، تكوين احتياطيات دولية بالصرف الأجنبي بما يصل إلى حوالي 21 مليار دولار حالياً. وربما تعد احتياطيات البنك المركزي المصري أعلى مستوى للاحتياطيات الدولية تملكها دولة في العالم، اذا ما قيست بعدد أشهر الواردات التي تغطيها. وقد كان البنك المركزي المصري سابقاً يلجأ في الحالات التي كان يواجه فيها أزمات سيولة حادة في موارد الصرف الأجنبي إلى دخول السوق السوداء للنقد الأجنبي، وهو ما أعطى هذه السوق نوعاً من الشرعية غير المباشرة. أما الآن، فلم تعد السوق السوداء موجودة نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي الناجحة التي اتبعتها مصر.

6- يجب إعفاء تحويلات المهاجرين من الضرائب على الدخل، وكذلك إعفاء الفائدة على المودعات بالصرف الأجنبي من الضرائب على الدخل. ذلك أن محاولة فرض الضرائب على تحويلات المهاجرين لم تكن ناجحة، فضلاً عن أنها سوف تدفع بالمهاجرين إلى بخس دخولهم السنوية. كذلك فان فرض الضرائب على التحويلات لن يؤدي إلى لجوء المهاجرين إلى غش السلطات الضريبية فقط، بل سيؤدي إلى لجوء هؤلاء إلى التحويل من خلال القنوات غير الرسمية تجنباً لاحتمال الاكتشاف من قبل السلطات الضريبية. كما سيشجع ذلك الاستخدامات غير المنتجة للتحويلات.

7- إن معدلات التضخم في دول الهجرة العربية لا بد وأن يتم التحكم فيها. ففي الكثير من الحالات يؤثر التضخم بصورة سلبية على تدفق التحويلات. صحيح أن التضخم يؤدي إلى زيادة التحويلات لتمويل احتياجات الأسرة، ولكن، في ظل المناخ التضخمي، عادة ما لا يتم تعديل معدلات الصرف والفائدة بما يتوافق مع الضغوط التضخمية، ليس فقط للاعتبارات الاقتصادية، وإنما للاعتبارات السياسية بالدرجة الأولى. وهو ما سوف يشجع عمليات إحلال العملة وتوجيه التحويلات نحو الاستثمارات غير المنتجة.

8- إن السياسات المصممة لجذب التحويلات لا بد وأن تكون متكاملة مع الهيكل العام لأدوات السياسة الاقتصادية في دول الهجرة. فلا تستطيع أي أداة بمفردها أن تكون ناجحة في جذب أكثر من كمية قليلة من تحويلات المهاجرين. على سبيل المثال، فان استخدام معدلات الصرف التشجيعية - كأداة بمفردها لتعبئة تحويلات المهاجرين - ربما يؤدي إلى زيادة التحويلات من خلال القنوات الرسمية. إلا أنه إذا لم تكن هذه السياسة مصحوبة بمعدلات فائدة واقعية، فان المهاجرين سوف يوجهون مدخراتهم نحو الاستخدامات غير المنتجة، أو حتى الاحتفاظ بهذه المدخرات في الخارج، كما قد تؤدي الفروق بين معدلات الفائدة المحلية والخارجية إلى زيادة التوقعات بتدهور معدلات الصرف في المستقبل، ومن ثم التأثير على رغبة المهاجرين في تحويل مدخراتهم، حتى وان كانت معدلات الصرف تشجيعية. أما إذا تم تبني سياسة معدلات تشجيعية للفائدة والصرف، وكانت السياسات المالية والنقدية غير منضبطة، فان معدلات التضخم والتوقعات التضخمية للمستقبل سوف تؤثر على رغبة المهاجرين في تحويل مدخراتهم إلى أرض الوطن، أو على الأقل تحويل مدخراتهم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية. وهكذا، فلا بد وأن يكون هناك نوع من التناغم بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة في دولة الهجرة. إن التجارب التي مرت بها دول الهجرة توضح أنه بدون هذا المدخل المتكامل لتشجيع التحويلات فان الجهود نحو جذب التحويلات سوف تجهض بصورة سريعة.

9- إن على دول الهجرة العربية أن تعلم أن جهودها لتعبئة التحويلات يجب ألاّ تنسيها حقيقة أن تحويلات المهاجرين تعد تدفقات غير مستقرة للنقد الأجنبي، كما أنها عرضة

للتقلبات الحادة في أوقات الأزمات، وربما يكون تدفق التحويلات برمته، أساساً، ظاهرة مؤقتة. ولذلك فان على هذه الدول ألاّ تنظر إلى التحويلات على أنها مصدر طويل الأجل للصرف الأجنبي. فعلى الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على التحويلات أن تنوع من مصادر الصرف الأجنبي لديها لكي تتجنب الآثار الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها في حالة العودة الطارئة للمهاجرين. إن أهمية هذا الجانب تتضح بصورة أكبر اذا علمنا أن احتمالات الهجرة في المستقبل أصبحت أقل، سواء اذا أخذنا في الاعتبار حالة الدول العربية النفطية والتي انتهت من بناء بنيتها التحتية تقريباً، فضلاً عن الخطوات الكبيرة التي اتخذتها في سبيل تكوين كوادر العمالة الوطنية من كافة التخصصات بها، أو بالنسبة لدول المهجر الأخرى في العالم والتي أصبحت تضع قيوداً شديدة للحد من هجرة الأجانب إليها.

مصادر البيانات التوضيحية

تم جمع البيانات عن التحويلات من الكتاب السنوي لميزان المدفوعات الذي يصدره صندوق النقد الدولي IMF تحت عنوان Balance of Payments Yearbook. كذلك فقد تم إتباع منهج البنك الدولي في تعريف تحويلات المهاجرين (Swamy 1981). ووفقاً لهذا المدخل فان تحويلات المهاجرين تتكون من العناصر الآتية[19]:

- دخول العمال (العنصر رقم 27 في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي). وتنصرف إلى دخول العمال المهاجرين بصفة مؤقتة، وهم العمال الذين يقضون في الخارج أقل من 12 شهراً.
- تحويلات العمال (العنصر رقم 25 في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي). وتنصرف إلى التحويلات الخاصة بالمهاجرين الذين يقيمون في الخارج لمدة أكثر من سنة.
- تحويلات الهاجرين (العنصر رقم 33 الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي). وتنصرف إلى تدفقات السلع والتغيرات في الأصول المالية الناتجة عن الهجرة.

على أن الأرقام المدرجة في هذه الدراسة (أو في أية دراسة أخرى) عن التحويلات لا بد وأن تؤخذ بنوع من الحذر. ذلك أن البيانات المسجلة رسمياً عن التحويلات تعاني من العديد من القيود أهمها أن البيانات المسجلة عن التحويلات لا تعبر عن الحجم الحقيقي لتحويلات المهاجرين. إذ تمثل التحويلات التي تتم من خلال قنوات التحويل غير الرسمية وتلك التي تتدفق بصحبة المهاجرين أنفسهم أهم مصادر التحيز في بيانات التحويلات، وهو الأمر الذي لم نستطع أن نعالجه عند اجراء هذه الدراسة. وقد تمثل هذه المكونات أهمية كبيرة بالنسبة للمهاجرين من بعض الجنسيات، يعتمد ذلك على هيكل القيود على الصرف الأجنبي في دول الهجرة، وكذلك هيكل معدلات الصرف الأجنبي والفائدة في هذه الدول. على سبيل المثال تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 27٪ من تحويلات المهاجرين الباكستانيين عبارة عن نقود سائلة تتدفق بصحبة المهاجرين أنفسهم. ولهذه الأسباب فان

البيانات المستخدمة عن التحويلات في هذه الدراسة ينبغي أن ينظر اليها على أنها أقل التقديرات المتاحة حول التحويلات التي تتدفق خارج الدول النفطية.

أما باقي البيانات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة فقد تم جمعها من دورية IMF International Financial Statistics. وبما إن هذه البيانات معروضة بالعملات المحلية للدول المختلفة، فقد استخدمنا معدل الصرف الرسمي بين عملات هذه الدول والدولار لتحويل جميع السلاسل الزمنية إلى الدولار الأميركي، وذلك بهدف توحيد أساس المقارنة بين هذه الدول.

الجدول (4 - الملحق)

نتائج تقدير النموذج القياسي لمحددات التحويلات (Fixed Effects)

	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة
Y_{ht}	0.39	1.13	1.13	1.09	1.07
	(4.59)**	(4.19)**	(4.12)**	(4.03)**	(4.02)**
π_t	0.009	0.007	0.008	0.008	0.006
	(1.99)*	(1.76)***	(1.87)***	(1.87)***	(1.53)*
$(r-r_w)_t$	-0.03	-0.031	-0.04	-0.01	-0.01
	(2.65)**	(2.50)*	(2.83)**	(0.59)	(0.56)
$(\dot{\theta} - \frac{\pi_h}{\pi_w})_t$	-0.016	-0.014	-0.015	-0.014	-0.015
	(2.68)**	(2.42)*	(2.60)**	(2.42)*	(2.73)**
W_{wt}	0.697	0.734	0.748	0.749	0.762
	(8.51)**	(9.02)**	(9.10)**	(9.17)**	(9.45)**
Y_{ht-1}		-0.763	-7.42	-0.734	0.716
		(2.95)**	(2.83)**	(2.84)**	(2.81)**
π_{t-1}		0.006		0.006	0.004
		(2.40)*		(2.36)*	(1.71)***
$(r-rw)_{t-1}$				-0.027	-0.029
				(1.46)	(1.55)
$(\dot{\theta}_o - \frac{\pi_h}{\pi_w})_{t-1}$					0.004
					(2.48)*
$Risk_t$	0.0005	-0.015	0.0004	-0.015	0.0005
	(1.98)*	(2.34)*	(1.38)	(2.29)*	(1.98)*
R^2	0.676	0.698	0.689	0.699	0.709
SEE	0.517	0.498	0.507	0.498	0.490
SSR	45.2	41.68	43.1	41.15	49.67
DW	1.61	1.78	1.76	1.78	1.78

تابع الجدول (4)

نتائج تقدير النموذج القياسي لمحددات التحويلات (Random Effects)

المتغير	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة	المعلمات المقدرة
Constant	-3.29	-3.98	-3.85	-3.90	-4.04
	(5.31)**	(6.32)**	(6.11)**	(6.25)**	(6.51)**
Y_{ht}	0.179	1.06	1.07	1.03	1.02
	(2.56)*	(3.59)**	(3.67)**	(3.55)**	(3.57)**
π_t	0.005	0.005	-0.005	0.006	0.004
	(1.06)	(1.17)	(1.05)	(1.25)	(0.97)
$(r-r_w)_t$	-0.04	-0.043	-0.04	-0.016	-0.015
	(3.13)**	(3.25)**	(2.99)**	(0.79)	(0.77)**
$(\theta_o - \frac{\pi_h}{\pi_w})_t$	-0.018	-0.017	-0.016	-0.016	(0.017
	(2.69)**	(2.60)**	(2.47)*	(2.48)*	(2.71)**
W_{wt}	0.84	0.873	0.857	0.862	0.867
	(10.51)**	(10.89)**	(10.71)**	(10.76)**	(10.90)**
Y_{ht-1}		-8.44	-0.86	-0.818	-0.800
		(2.96)**	(3.05)**	(2.93)**	(2.90)**
π_{t-1}			0.004	0.004	0.003
			(1.66)***	(1.70)***	(1.17)
$(r-r_w)_{t-1}$				-0.032	0.033
				(1.56)	(1.63)***
$(\theta_o - \frac{\pi_h}{\pi_w})_{t-1}$					0.004
					(1.99)*
$Risk_t$	-0.0002	-0.0002	-0.011	-0.0002	-0.009
	(0.41)	(0.49)	(1.69)***	(0.41)	(1.18)
$\bar{R}^2$	0.606	0.636	0.641	0.649	0.658
SEE	0.583	0.553	0.549	0.541	0.533
SSR	59.7	53.61	52.37	50.56	58.82
DW	1.53	1.67	1.68	1.68	1.68

* = معنوي عند مستوى معنوية يساوي 1%.

** = معنوي عند مستوى معنوية يساوي 5%..

*** = معنوي عند مستوى معنوية يساوي 10%.

الهوامش

(1) أنظر على سبيل المثال لا الحصر: Wahba 1996, Brown 1994, Glytsos 1993, Appleyard 1988, and Russell 1986.

(2) راجع على سبيل المثال: Keely, and Tran 1994, and Russell 1986

(3) انظر على سبيل المثال: Hoddinott 1994, Lucas & Stark 1985, and Lucas 1981

(4) انظر على سبيل المثال: Swamy 1981, Straubharr 1986, Glytsos 1988, 1996, and Katselli & Glytsos

(5) لمزيد من التفصيل حول أثر الدخل على التحويلات انظر: Glytsos 1993

(6) راجع على سبيل المثال لا الحصر: Brown 1994.

(7) لمزيد من التفصيل حول أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية Panel راجع على سبيل المثال: Greene, W. 1993

(8) قد لا يعبر معدل التضخم المتوقع بصورة دقيقة عن العائد على الأصول الحقيقية، إلا أنه في أحوال عدم توافر تلك البيانات يعد مقرباً Proxy معقولاً، خصوصاً في ظل ظروف التضخم، حيث يزداد اقبال الأفراد على الاستثمار في الأصول التي توفر لهم حماية ضد التضخم Inflation Hedges، وبصفة خاصة الأصول الحقيقية.

(9) يختلف معدل أجر المهاجر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول المهجر، حيث غالباً ما تكون أجور المهاجرين أقل من دخول المواطنين، غير أن الدراسة تفترض أن اتجاهات متوسط نصيب الفرد من الدخل في دول الهجرة سوف تعكس تطور مستويات الأجور في دولة الهجرة.

(10) ربما لا يعد ذلك المتغير أفضل مقرب لهيكل المخاطرة المرتبط بالتحويلات، ذلك أن هيكل المخاطرة يرتبط بصورة كبيرة بالظروف الداخلية بالدول موضع الدراسة، إلا أننا لم نستطع الحصول على بيانات أقرب للتعبير عن هيكل المخاطرة بشكل أفضل من ذلك.

(11) تم استخدام الناتج المحلي الاجمالي لدول الهجرة للتعبير عن مستوى الدخول في تلك الدول.

(12) فيما عدا الحالات التي يستخدم فيها المهاجرين تحويلاتهم بالنقد الأجنبي لشراء أدوات دين حكومية.

(13) يعرف معدل التضخم في هذه الدراسة بأنه نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index لدول الهجرة.

(14) تم حساب فروق معدلات الفائدة من خلال أخذ الفروق بين معدلات الفائدة المحلية في دول الهجرة ومعدل الفائدة العالمي LIBOR (London Inter-Bank Offered Rate).

(15) انظر على سبيل المثال: Fry 1988.

(16) لمزيد من التفاصيل عن التجربة المصرية في السوق السوداء للنقد الأجنبي انظر: محمد السقا 1996.

(17) حول التجربة المصرية في أثر معدل الصرف المتوقع على احلال العملة انظر: محمد السقا 1997.

(18) تم دمج هذه العناصر الثلاثة لاحقاً تحت اسم تحويلات العمال، العنصر رقم 391 في الكتاب السنوي لميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي.

المصادر

محمد السقا

1997 ظاهرة إحلال العملة وعملية صناعة السياسة الاقتصادية في مصر» مجلة الكويت الاقتصادية، العدد (الثالث)، السنة الثانية: 15–32.

1996 الاقتصاد الخفي في مصر دار النهضة المصرية، القاهرة.

Appleyard, R.

1988 "migration and Development: Myth and Reality". International migration Review 23 (3): 486-499.

Brown, R.

1994 "Migrant Remittances, Savings and Investment in the South Pacific". International Labour Review 133 (3): 347-367.

El-Sakka, M.

1993 "Migration Remittances and Macroeconomic Policy Making in Egypt". Paper presented to CDC 23rd annual Seminar on Population and Development in the middle East, Africa and Asia: Cairo Demographic in Center. Cairo, December.

Fry, M.

1988 Money, interest and Banking in Economic Development. Jonns hopkins university press, Baltimore.

Glytsos,N.

1996 "Remitting Behavior of Temporary and Permanent Migrants: the case of Greeks in Germany and Australia". The Economic Research Forum Conference on Labour markets and human Resource Development. Kuwait 16-18 September.

Glytsos,N.

1988 "Remittances in Temporary Migrafion: A Theoretical Model and its Testing with the Greece-German Experience. Welterwirtshaftliches Archiv 124 (3): 524-548.

Glytsos,N.

1993 "Measuring the Income Effeets of Migrant Remittances": A Methodological Approash Applied to Greece. Economic Development and Cultural Change 42 (1): 131-148.

Greene,W.

1993 "Econometric Analysis", Macmillan, New York 2nd ed.

Hoddincott, J.

1994 "A model of migration and Remittances Applied to Western Kenya". Oxford Economic Papers. 46 (3): 459-476.

Katseli, L. & Glystos, N.

1989 "Theoretical and Empirical Determinants of International Labour Mobility: A Greek - German Perspective." PP 95- 115 In Gordon and thirlwell eds., European Factor Mobility Trends and Consequences. Macmillan.

Keely, C. & Tarn, B.

1994 "Remittances From Labour Migration: Evaluations, Performance and Implications". International Migration Review 22 (3): 500-525.

Lucas, R.

1981 "International Migration: Economic Causes, Consequences and Evaluation". pp 84-109 In M. Kitz et al. eds., Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population movements.

Lucas, R. & Stark, O.

1988 "Migration Remittances and the Family". economic Development and Cultural change 36 (5): 216-235.

Lucas, R. & Stark, O.

1985 "Motivations to Remit: Evidence from Botswana". Journal of Political Economy 33 (5): 901-918.

Markle, L. & Zimmermann, K.

1992 "Savings and Remittances: Guest Workers in West Germany". PP 1-18 - In Zimmerman,K. (ed.) Migration and Economic Develoyment. Springer Verlag.

Russel, S.

1986 "Remittances from International Migration: A Review in Perspective". World Development 14 (6): 677-96.

Serageldin et al.

1981 Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa. Final Report, the World Bank.

Straubharr, T.

1992 "The Impact of International Migration for Turkey". PP 79-131 In Zimmerman,K. (ed.) Migration and Economic Development. Springer Verlag.

Swamy, G.

1981 "International Migrant Worker Remittances": Issues and prospects. "World Bank Staff Working paper No. 481.

Wahba, J.

1996 "Remittances in the Middle East: A Review". The Economic Research Forum conference on Lobour Markets and Human Resource Dervelopment. Kuwait. September 16-18.

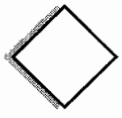

Economics

DETERMINANTS OF ARAB MIGRANT REMITTANCES

*Mohammed el-Sakka**

The author investigates the determinants of remittance inflows to Arab labour sending countries. el-Sakka uses the econometric model based on an aggregation of remittance uses in the countries of origin using a panel of time series cross section data for Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Sudan, Syria, Tunisia, and Yemen.

Results show that economic growth in the countries of origin is an important determinant of remittance inflows. Economic growth will not only mobilize domestic resources to investment, but also will mobilize different forms of foreign capital including remittance. Inflation rates in the country of origin have a positive relationship with the inflow of remittance. Also, there is a negative relationship between differences in interest rates at home and abroad, and the inflow of remittance. Finally, deviations of exchange rated from their real levels have a negative relationship to remittance inflows. el-Sakka discusses the implications of these results for policy making in countries of origin along with an integrated approach to attract remittance.

* Associate Professor, Economics Dept., College Of Administrative Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 3 - Autumn 1998 - P.P. 67 - 96.